٦- وترجو اللجنة لخاصة اعلام الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين عما حرزت من تقدم .

الجلسة العامة ٢٠٢٣

١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١

القرار (٢٨٥) (الدورة ٢٦)

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان المنسوبة لسكان الأقاليم المحتلة

ان الجمعية العامة ،

آن تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،

واز تذكر أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقوفة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ (٣٥)،

وأن تشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) المتخذ في ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٧،
وألي قراره رقم ٢٥٩ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٧ أيلول (سبتمبر) وأليسائر قرارات ألام المتحدة المتصلة
بالموضوع،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان المملوكة لسكان الأقاليم المحتلة (٣٦)،

وأن يساورها القلق الشديد لانتهاكات حقوق الإنسان المملوكة لسكان الأقاليم المحتلة ،

(٣٥) الام المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٢٥ (١٩٥٠) الرقم ٩٢٣

• Add.1/Corr.2 و Add.1/Corr.2 و Add.1 و Corr.2 و Corr.1 و A/8389 (٣٦)

وأن ترى أن نظام التحقيق والحماية ضروري لتأمين التنفيذ الفعال للوثائق الدولية ، مثل اتفاقية جنيف المعقدة في ١٢ آب (أغسطس) والمسار إليها فيما تقدم والتي تنص على احترام حقوق الإنسان أثناء المنازعات المسلحة ،

وأن تذكر أن الدول الأعضاء قد تعهدت، بموجب المادة ١ من هذه الاتفاقية، لا بمبرر احترام الاتفاقية بل ويكافلها احترامها في جميع الظروف،

وأن تلاحظ مع الرياح أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد درست بعناية مسألة تعزيز تنفيذ اتفاقيات جنيف المعقوفة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ (٣٧) وخلصت إلى نتيجة هي أن جميع المهام التي تقع على عاتق دولة قائمة بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقيات يمكن اعتبارها مهام إنسانية، وأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد أعلنت عن استعدادها للأضطلاع بجميع المهام التي تقع على عاتق الدول القائمة بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقيات (٣٨)،

١- تشنى على اللجنة الخاصة المعنوية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تم---س حقوق الانسان المملوكة لسكان الاقاليم المحتلة ، وعلى اعضائها لما يبذلون من جهود ف---ي ادائهم لمهمهام الموكولة اليهم ؟

٢- وتحل بقية من إسرائيل أن تلفي على الفور جميع التدابير من أمثل التدابير التالية
وأن تكف فوراً عن جميع السياسات والمارسات من قبيل السياسات والمارسات التالية :

(٤) ضم اي جزء من الاتصال العربي المحتلة ؟

(ب) انشاء مستوطنات اسرائيلية فسي هذه الاقاليم ، ونقل بعض السكان المدنيين من اسرائيل الى الاقاليم المحتلة ؟

(ج) تدمير وتهدم القرى ولا حياء والمساكن ومصادر الممتلكات ونزع ملكيتها ؟

(ر) إجلاء سكان الأقاليم العربية المحتلة ونقلهم وإبعادهم وطردهم؛

(ه) انكار حق اللاجئين ولا شخصاً للمشرد ين في المفهودة الى ديارهم :

(و) اساءة معاملة السجناء والمحتجزين وتعذيبهم ؟

(ز) العقاب الجماعي :

^{٣٧} (العام المتـدة ، مجموعة المـاـهـدـات ، المـجـلـد ٢٥ (١٩٥٠) ، الـرـقـام ٩٧٠-٩٧٣)

^{٣٨}) انظر : A/8389/Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.1/Corr.2 ، النبذة ٣٦ .

- ٣- وتالب الى حكومة اسرائيل السماح لجميع الاشخاص الذين فروا من الاقاليم المحتلة او ابعدوا او طردوا منها بالصودة الى ديارهم ؛
- ٤- ويؤكد من جديد ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لاستيطان الاقاليم المحتلة بما فيها القدس المحتلة هي تدابير باطلة ولا غية تماما ؛
- ٥- وتطلب الى حكومة اسرائيل الوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ؛
- ٦- وترجو للجنة الخاصة ، في انتظار انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للاقاليم العربية عاجلا ، ان تواصل اعمالها وان تتشاور ، حسب الاقتضاء ، مع اللجنة الدولية للصلب الاحمر بغية تأمين رعاية سكان الاقاليم المحتلة والحفاظ على حقوق الانسان المملوكة لهم ؛
- ٧- وتحث حكومة اسرائيل على التعاون مع اللجنة الخاصة وتيسير دخولها الى الاقاليم المحتلة بغية تمكينها من اداء المهام التي اوكلتها اليها الجمعية العامة ؛
- ٨- وترجو الا مين العام ان يزور اللجنة بكل ما يلزمها من التسهيلات للاستمرا في اداء مهامها ؛
- ٩- وترجو جميع الدول الا طراف في اتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ بذل قصاراها لكي تكفل احترام اسرائيل لالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية وتنفيذ هذه تلك الالتزامات ؛
- ١٠- وترجو للجنة الخاصة اعلام الا مين العام بما يلزم في اسرع وقت ممكن وكلما اقتضت الضرورة ذلك فيما بعد ؛
- ١١- وتقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها السابعة والعشرين جدا بعنوان " تقرير (او تقارير) للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان المملوكة لسكان الاقاليم المحتلة " .

الجلسة العامة ٢٠٢٧

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١